● أخبار قصيرة

الصومال تحظر مرور السفن الصهيونية عبر باب المندب

أعلنت الصومال حظر مرور السفن الصهيونية عبر مضيق باب المندب الاستراتيجي، وذلك رداً على اعتراف كيان الاحتلال بإقليم «أرض الصومال» (تعرف أيضاً باسم صوماليلاند).

وحذّر السفير الصومالي لدى إثيوبيا والاتحاد الأفريقي، عبد الله ورفا، من أن أي تدخل في سيادة الصومال سيواجه عواقب وخيمة، بما في ذلك فرض قيود محتملة على الوصول إلى مضيق باب المندب».

ويأتي هذا التطور بعد أيام من بدء كيان الاحتلال تنفيذ اتفاق تبادل سفراء مع صوماليلاند، ليُصبح أول من يعترف بها منذ إعلانها الانفصال عن الصومال عام ١٩٩١، رغم عدم اعتراف الأمم المتحدة أو القانون الدولي بها كدولة ذات سيادة.

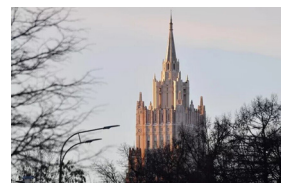

موسكو: العقوبات الأوروبية «عديمة الجدوى» ولن تُغيّر سياستنا

اعتبر نائب وزير الخارجية الروسي، ألكسندر غروشكو، أنّ العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على بلاده عديمة الجدوى، مؤكداً أنها لن تجبر بلاده على تغيير سياستها.

يأتي تصريح غروشكو عقب مصادقة سفراء الاتحاد الأوروبي على الحزمة الـ ٢٠ من العقوبات ضد روسيا، إلى جانب إقرار حزمة تمويل بقيمة ٩٠ مليار يورو لصالح أوكرانيا.

وتشمل العقوبات الجديدة قيوداً على السفر وتجميداً للأصول في حق عدد من الشخصيات والجهات التي يتهمها الاتحاد الأوروبي بدعم الجهود العسكرية الروسية أو الاستفادة من الاقتصاد الروسي في ظل الحرب القائمة في أوكرانيا، وأضاف غروشكو: «نحن دولة مكتفية ذاتياً ومستقلة، وهذه العقوبات أداة غير مجدية».

ترامب يهدّد بفرض رسوم جمركية على بريطانيا بسبب الضريبة الرقمية

ذكرت صحيفة «التلغراف» البريطانية، الجمعة، نقلاً عن مقابلة مع دونالد ترامب، أنه سيفرض رسوماً جمركية على بريطانيا إذا لم يتراجع رئيس حكومتها كير ستارمر عن ضريبة الخدمات الرقمية.

وأوضح في حديثه للصحيفة أنه سيفرض «تعريفة جمركية كبيرة على المملكة المتحدة» في حال عدم التخلي عن هذه الضريبة، مشيراً إلى أنه يعدّها استهدافاً غير عادل لشركات التكنولوجيا الأميركية.

وتُعدّ ضريبة الخدمات الرقمية البريطانية، ضريبة بنسبة ٢٪ تُفرض على الإيرادات الناتجة عن محركات البحث، ومنصات التواصل الاجتماعي، والأسواق الإلكترونية التي تستهدف المستخدمين في المملكة المتحدة.

الاقتصاد العالمي على شفير الإفلاس..

التضخم يتسارع وانهيار الاقتصاد على الأبواب

الوفاق/ يشهد العالم اليوم مرحلة غير مسبوقة من الاضطراب الاقتصادي، حيث تتداخل العوامل الجيوسياسية مع الضغوط المالية لتُشكل أزمة مركبة تهدد استقرار النظام الاقتصادي الدولي. تقرير حديث صادر عن شركة «أليانز تريد»، المتخصصة في تأمين الائتمان التجاري، كشف عن توقعات صادمة بارتفاع موجة إفلاسات الشركات العالمية بما يتجاوز ١٥ ألف حالة إضافية خلال عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧. هذه الأرقام لا تعكس مجرد أزمة عابرة، بل تكشف عن تحول هيكلي عميق في الاقتصاد العالمي، يضع أوروبا تحديداً في قلب العاصفة، ويُهدد ملايين الوظائف عبر القارات.

الطاقة والشحن.. قلب الضغوط الاقتصادية

أحد أبرز التداعيات المباشرة للحرب يتمثل في اضطراب أسواق الطاقة العالمية. مضيق هرمز، الذي يُمثل شرياناً أساسياً لتدفق النفط والغاز، أُقفل بسبب العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران وأضحى نقطة اختناق تُهدد استقرار الإمدادات. هذا الاضطراب أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في تكاليف الشحن البحري، وزيادة تقلبات أسعار النفط والغاز، ما انعكس مباشرة على تكلفة الإنتاج الصناعي. كما تسبب في نقص مواد أساسية مثل الأسمدة والهيليوم، مما أثر على قطاعات حيوية كالتكنولوجيا والزراعة. هذه التطورات جعلت من الطاقة عاملاً ضاغطاً على الشركات، خصوصاً في أوروبا التي تعتمد بشكلٍ كبير على واردات الطاقة.

أوروبا في قلب الأزمة

تقرير «أليانز تريد» أوضح أن أوروبا ستكون الأكثر عرضة لتداعيات الأزمة، مع تهديد مباشر لـ ١,٣ مليون وظيفة، منها حوالي ٩٦٠ ألف وظيفة في أوروبا الغربية وحدها. هشاشة بعض القطاعات مثل البناء والتجزئة والخدمات أمام ارتفاع تكاليف التمويل والمدخلات، إضافة إلى ضعف الطلب المحلي نتيجة التضخم وتشديد السياسات النقدية، كلها عوامل تجعل من أوروبا مركزاً للأزمة العالمية. هذا الوضع يضع الحكومات الأوروبية أمام تحدٍ مزدوج: الحفاظ على استقرارها الاقتصادي الداخلي، والتعامل مع الضغوط الجيوسياسية الناتجة عن الحرب.

إفلاسات الشركات.. مؤشر على التحول الهيكلي

الأرقام التي قدمتها «أليانز تريد» تكشف عن مسار تصاعدي للإفلاسات، إذ من المتوقع أن ترتفع بنسبة ٦٪ في ٢٠٢٦، بعد زيادة مماثلة في ٢٠٢٥، بما يعادل نحو ٧ آلاف حالة إفلاس إضافية في ٢٠٢٦، و٧,٩ آلاف في ٢٠٢٧. وإذا استمر إغلاق المضيق، فإن التقديرات قد ترتفع بنسبة ١٠٪ في ٢٠٢٦، ثم ٣٪ إضافية في ٢٠٢٧. هذه الأرقام لا تعكس مجرد أزمة سيولة، بل تُشير إلى تحول هيكلي في الاقتصاد العالمي، حيث الشركات ذات الهوامش الضعيفة أو الديون المرتفعة لم تعد قادرة على الصمود أمام الضغوط المتزايدة.

انعكاسات على الأسواق المالية

لم تقتصر الأزمة الراهنة على الشركات والوظائف، بل امتدت لتضرب الأسواق المالية العالمية في عمقها. البورصات الأوروبية شهدت موجات بيع واسعة مع تراجع ثقة المستثمرين، فيما ارتفعت مستويات التقلب بشكلٍ غير مسبوق منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. السندات الحكومية، التي عادة ما تُعتبر ملاذاً آمناً، لم تسلم من الضغوط، إذ ارتفعت عوائدها نتيجة تشديد السياسات النقدية وارتفاع المخاطر الجيوسياسية. هذا الوضع يعكس هشاشة البُنية المالية العالمية، إذ لم يعد المستثمرون قادرين على التنبؤ بمسار الأسواق وسط حالة عدم اليقين المتزايدة. كما أن أسواق العملات تعرضت لتقلبات حادة، خصوصاً مع ارتباطها المباشر بأسعار الطاقة، ما أثر على التجارة الدولية وزاد من كلفة الواردات بالنسبة للدول المستوردة للطاقة.

القطاعات الأكثر تضرراً

تقرير «أليانز تريد» عرض أنه إلى جانب البناء والتجزئة والخدمات، هناك قطاعات أخرى تواجه ضغوطاً هائلة. قطاع الصناعات الكيماوية والمعادن، على سبيل المثال، يعاني من ارتفاع تكاليف الطاقة والمواد الأولية، مما يضعف قدرته التنافسية في الأسواق العالمية. قطاع النقل البحري والجوي بدوره يواجه ارتفاعاً غير مسبوق في تكاليف الشحن والوقود، ما ينعكس على أسعار السلع النهائية ويزيد الضغط على المستهلكين. حتى قطاع التكنولوجيا، الذي يُنظر إليه عادة كأكثر مرونة، بدأ يشعر بوطأة الأزمة نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد ونقص المواد الأساسية مثل الهيليوم والمعادن النادرة. هذه التداعيات تؤكد أن الأزمة ليست قطاعية أو محلية، بل شاملة وعابرة للحدود، تُهدد بإعادة تشكيل خريطة الاقتصاد العالمي لعقودٍ قادمة.

الوظائف تحت التهديد

قدرت «أليانز تريد» أن يؤدي ارتفاع الإفلاسات العالمية بنسبة ٦٪ هذا العام إلى تعريض ٢,٢ مليون وظيفة للخطر المباشر، بزيادة ٩٤ ألف وظيفة مقارنة بعام ٢٠٢٥. أوروبا تتصدر القائمة بنحو ١,٣ مليون وظيفة مهددة، منها حوالي ٩٦٠ ألف وظيفة في أوروبا الغربية، مقابل نحو ٤٦٠ ألفاً في أمريكا الشمالية، وهي أعلى مستويات تسجلها المنطقتان منذ ١٢ عاماً. هذه الأرقام تكشف عن أزمة اجتماعية محتملة، إذ سيؤدي ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى زيادة الضغوط على الحكومات والمجتمعات.

السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة

السيناريو الأول استمرار إغلاق المضيق، إذا طال الإغلاق، فإن تقديرات الإفلاس سترتفع بنسبة ١٠٪ في ٢٠٢٦، ثم ٣٪ إضافية في ٢٠٢٧، مع استمرار اضطراب إمدادات النفط والغاز ونقص سلع أساسية مثل الأسمدة والهيليوم. هذا السيناريو يعني أزمة ممتدة لسنوات، أمّا السيناريو الثاني يتمثل بانفراج جزئي في حال تم التوصل إلى حلول جزئية تسمح بمرور بعض الإمدادات، قد يتراجع الضغط قليلاً، لكن الإفلاسات ستظل مرتفعة، مع بقاء مستويات البطالة والتضخم عند معدلات غير مسبوقة. السيناريو الثالث هو إعادة التموضع العالمي، فالأزمة قد تدفع بعض الاقتصادات الناشئة إلى البحث عن بدائل جديدة، بما في ذلك إعادة هيكلة سلاسل الإمداد الخاصة بها، مما يُغير موازين القوى الاقتصادية العالمية.

الانعكاسات الاجتماعية والسياسية

في المجتمعات الأوروبية، سيؤدي ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة إلى موجات احتجاجات، خصوصاً بين الفئات ذات الدخل المحدود. الضغوط الاقتصادية قد تزيد من معدلات البطالة والفقر، ما يفتح الباب أمام اضطرابات اجتماعية، ويؤدي إلى تراجع الثقة بالحكومات والاتحاد الأوروبي، مما يُعزز الحركات الشعبوية والقومية. سياسياً، ستواجه الحكومات ضغوطاً هائلة لإيجاد حلول عاجلة، وقد نشهد تغييرات في السياسات الداخلية والخارجية، مع إعادة صياغة موازين القوى بين الشرق والغرب.

التجارة العالمية وسلاسل الإمداد

اضطراب المضائق البحرية سيجبر الشركات على البحث عن طرق بديلة أكثر تكلفة، مما سيؤدي إلى إعادة توزيع مراكز الإنتاج والتوريد عالمياً. بعض الصناعات قد تنتقل إلى مناطق أكثر استقراراً، لكن ذلك سيزيد من تكاليف اللوجستيات ويؤثر على أسعار السلع النهائية، ما يضغط على المستهلكين والشركات معاً. هذه التحولات قد تُعيد تشكيل خريطة التجارة العالمية لعقودٍ قادمة.

ختاماً الحرب في المنطقة هي حدث عالمي يُعيد تشكيل الاقتصاد الدولي. موجة الإفلاسات التي حذرت منها «أليانز تريد» ليست سوى مؤشر على عمق الأزمة، التي تُهدد ملايين الوظائف وتضع أوروبا في قلب العاصفة. في النهاية، الأزمة تكشف عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، وتؤكد أن أي اضطراب في منطقة استراتيجية مثل منطقة الخليج الفارسي يُمكن أن يهز أُسس الاقتصاد الدولي لعقود قادمة.

الأزمة تكشف عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، وتؤكد أن أي اضطراب في منطقة استراتيجية يُمكن أن يهز أسس الاقتصاد الدولي لعقودٍ قادمة

اعتداءات على مراكز الحياة اليومية.. «الغول» الاستيطاني يتضخم

تصاعدت، في الأيام الأخيرة، اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية المحتلّة بشكلٍ لافت، مظهرةً نمطاً يومياً من الإرهاب المنظَّم الذي يستهدف الإنسان الفلسطيني في حياته ووجوده ومستقبله.

وتُظهر هذه التطورات أن الضفة الغربية باتت ساحة مفتوحة لاعتداءات المستوطنين، في ظلّ غياب فعلي لأيّ آليات ردع، بل وتحت حماية قوات الاحتلال، أو على الأقلّ من دون تدخّلها. وهكذا، بات يتحرّك المستوطنون بثقة أكبر، مستندين إلى غياب المحاسبة، وإلى دعمٍ سياسي مباشر يتمثل في استمرار التوسع الاستيطاني، والتشجيع من وزراء حكومة الاحتلال. وبالتوازي مع تصاعد هذه الاعتداءات، يتواصل التوسع الاستيطاني بوتيرةٍ متسارعة؛ إذ شهدت المدة الأخيرة إعادة تفعيل بعض المستوطنات، والاستعداد لافتتاح أخرى، وذلك في إطار سياسة تهدف إلى تعزيز السيطرة على الأرض.

وتأتي هذه الجرائم في وقت تفيد فيه معطيات وزارة الصحة بارتفاع عدد الشهداء برصاص المستوطنين في الضفة الغربية، منذ بداية عام ٢٠٢٦، إلى ١٦ شهيداً، في حين تشير بيانات «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» إلى تنفيذ مئات الاعتداءات التي تنوّعت بين شنّ هجمات على القرى والبلدات ومنازل المواطنين، وحرق الممتلكات، والضرب وسرقة الأملاك وتسييج الأراضي. واللافت في هذه المرحلة، لا يتمثّل في عدد الاعتداءات فقط، بل في طبيعتها أيضاً؛ فهي لم تعُد تقتصر على أطراف القرى أو المناطق الزراعية، بل باتت تستهدف مراكز الحياة.

وهكذا، بات يتحرّك المستوطنون بثقةٍ أكبر، مستندين إلى غياب المحاسبة، وإلى دعم سياسي مباشر يتمثل في استمرار التوسع الاستيطاني، والتشجيع من وزراء حكومة الاحتلال. وبالتوازي مع تصاعد هذه الاعتداءات، يتواصل التوسع الاستيطاني بوتيرة متسارعة؛ إذ شهدت المدة الأخيرة إعادة تفعيل بعض المستوطنات، والاستعداد لافتتاح أخرى، وذلك في إطار سياسة تهدف إلى تعزيز السيطرة على الأرض.

المقاومة الإسلامية تقصف مستوطنة شتولا.. وتستهدف تجمعات الاحتلال في بنت جبيل

أعلنت المقاومة الإسلامية في لبنان، مساء الخميس، عن استهداف مجاهدي المُقاومة الإسلاميّة مغتصبة شتولا بصلية صاروخيّة، كما استهدفوا عند جرّافة تابعة لجيش الاحتلال الصهيوني أثناء قيامها بهدم البيوت في بلدة رشاف بمحلّقة انقضاضيّة وحقّقوا إصابة مباشرة، واستهدف مجاهدو المقاومة الإسلامية تجمّع جنود الاحتلال وآلياته في محيط مدرسة جميل بزّي في مدينة بنت جبيل بقذائف المدفعيّة.

وجاءت هذه العمليات من المقاومة، رداً على قيام الاحتلال الصهيوني بهدم البيوت، وقصف لبلدتَي كونين وباطر في جنوبي لبنان. وذلك في انتهاكٍ واضح للهدنة.

وفي هذا السياق، أقرّ جيش الاحتلال الصهيوني، بعد ظهر الخميس، بإصابة ٤٥ جندياً في جنوب لبنان في الساعات الـ٤٨ الأخيرة فقط.

وتعليقاً على الأوضاع قال أور هيلر مراسل «قناة ١٣» الصهيونية، إلى أنّ «يجب أن نعترف بالحقيقة ونقول إنه حتى اليوم، لا يوجد حل مثالي في الأفق»، مضيفاً: «قد يكون كيان الاحتلال قد توّرط مرة أخرى في الوحل اللبناني. الوحل نفسه الذي استغرق منها ١٨ عاماً للخروج منه في المرة السابقة».